



## اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

## لجنة الخبراء

## الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا في ظل جائحة كوفيد ١٩

## تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

## أولا - مقدمة

١- يشكل التكامل الإقليمي أولوية اقتصادية وسياسية للبلدان الأفريقية، كما يتضح من برامج التكامل المتعددة التي يجري اعتمادها وتنفيذها على الصعيدين القاري والإقليمي. والجماعات الاقتصادية الإقليمية هي حجر الزاوية في السعي إلى تحقيق التطلع نحو قارة أفريقية متكاملة اقتصاديا. ورغم أن لهذه الجماعات أهدافا متماثلة، فهناك اختلافات لا تزال قائمة في هياكلها وأدائها، بما في ذلك في وتيرة ومستوى تحقيق أهدافها وغاياتها التعاهدية. ففي حين أحرزت بعض هذه الجماعات تقدما كبيرا في مجالات التكامل الرئيسية، لا يزال البعض الآخر يجد صعوبة في تحقيق الأهداف المقررة بموجب تلك المعاهدات والاتفاقيات، وفي بلوغ الأهداف الجوهرية المنصوص عليها في معاهدة عام ١٩٩١ التاريخية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا). ويرد سردٌ كاملٌ عن أفضل الممارسات في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (فيما يلي اللجنة الاقتصادية) (E/ECA/CTRCI/8/4).

٢- ويمثل توقيع ٤٤ بلدا أفريقيا على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (فيما يلي منطقة التجارة الحرة) في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ في كيغالي، وبدء مرحلتها التنفيذية في تموز/يوليه ٢٠١٩، في نيامي، وقرار القادة الأفريقيين الانطلاق الفعلي في

\* أعيد إصدار الوثيقة يوم ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢١ لأسباب فنية.



المبادلات التجارية بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ خطوات جبارة في التاريخ الحديث لتكامل القارة الأفريقية.<sup>(١)</sup> وينطوي هذا الاتفاق على إمكانية التعجيل بتحقيق أهداف معاهدة أبوجا.

٣- ويعترف الاتحاد الأفريقي رسمياً بثماني جماعات اقتصادية إقليمية،<sup>(٢)</sup> ويشار إليها أيضاً الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة بوصفها اللبنة التي يقوم عليها تنفيذ الاتفاق، وإنشاء الاتحاد الجمركي القاري في نهاية المطاف. ورغم أن الأداء العام لهذه الجماعات في أبعاد التكامل المختلفة كان، بصفة عامة، متفاوتاً، إلا أن العوامل التي يستند إليها هذا الأداء تشكل دروساً قيّمة ينبغي الاستفادة للنهوض بالتكامل في المنطقة، بما في ذلك في تنفيذ الاتفاق.<sup>(٣)</sup>

٤- ويقدم هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الأبعاد الرئيسية للتكامل الإقليمي، وهي: التكامل الاقتصادي الكلي؛ والتكامل الإنتاجي؛ والتكامل التجاري؛ وتكامل الهياكل الأساسية؛ وحرية حركة الأشخاص؛ والحوكمة والسلام والأمن. ويشكل دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، إلى جانب مؤشرات رئيسية أخرى، أساس هذا التقرير.<sup>(٤)</sup> وبعد المقدمة، نبدو بنية التقرير على النحو الآتي: يركز الفرع الثاني على التكامل التجاري؛ والفرع الثالث على التكامل الإنتاجي؛ والفرع الرابع على التكامل الاقتصادي الكلي؛ والفرع الخامس على تكامل الهياكل الأساسية؛ والسادس على الهجرة وحرية تنقل الأشخاص؛ والسابع على الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد ١٩ من أجل

(١) كان الهدف الرئيسي للدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي هو الوقوف على الجهود التي بذلت للتعجيل بتنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين بلدان أفريقيا واتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولذلك شكل توقيع الاتفاق تنويجا لجميع هذه الجهود.

(٢) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء (سين- صاد)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد).

(٣) بعض العوامل التي يقوم عليها الأداء المختلط للجماعات الاقتصادية الإقليمية هي: الافتقار إلى آليات مناسبة لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التكامل الإقليمي ورصده؛ والموارد المالية غير الكافية؛ وشبكات الهياكل الأساسية الضعيفة؛ والتنفيذ المحدود للسياسات والاتفاق المتعلق بالتكامل الإقليمي، من بين عوامل أخرى. وهناك حاجة إلى قيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والشركاء بتعزيز الجهود التعاونية للتصدي بفعالية لهذه التحديات.

(٤) مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا - الذي تشترك في إنتاجه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي - هو مؤشر متعدد الأبعاد يعكس التكامل في المجالات أو الأبعاد الخمسة التالية التي تم التنمية الاجتماعية والاقتصادية: التجارة، والإنتاج، والاقتصاد الكلي، والهياكل الأساسية وحرية تنقل الأفراد. وتشير الدرجات القريبة من الصفر إلى مستويات الأداء الأكثر تدنياً، في حين تشير الدرجات القريبة من ١ إلى مستويات الأداء الأعلى.

التعاون/التكامل في مجال الرعاية الصحية؛ والثامن على الحوكمة، والسلام والأمن؛ وفي الختام، يعرض الفرع التاسع الخاتمة والتوصيات.

## ثانياً- التكامل التجاري

٥- يُنظر إلى التجارة باعتبارها المجال الأساسي للتكامل في العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وهي مدرجة في "برنامج الاتحاد الأفريقي للحد الأدنى من التكامل لعام ٢٠٠٩" وفي خطته لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي ننبو إليها". واستجابة للدعوة التي وُجّهت إلى اللجنة الاقتصادية في الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي لكي تواصل دعم الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية، كرّست اللجنة الاقتصادية جزءاً كبيراً من عملها لدعم التكامل التجاري في القارة، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والتدريب للدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية المعنية في المفاوضات المفضية إلى الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة. وعلى وجه الخصوص، ساهمت اللجنة الاقتصادية، إلى جانب شركاء آخرين، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، في وضع مشروع النص الذي استُخدم فيما بعد كأساس للعملية المتصلة بمفاوضات الاتفاق المنشئ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أسهم ذلك في اختتام الدول الأعضاء للمفاوضات بنجاح، ما أسفر عن الصكوك القانونية الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة: بروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات، والبروتوكول المعني بالقواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات. وواصلت اللجنة الاقتصادية دعم عمليات التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك قضايا المرحلة الثانية، فضلاً عن جهود الدعوة من أجل المزيد من التصديق على الاتفاق وتنفيذه.

٦- وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة الاقتصادية بحوثاً ونشرت استنتاجات السياسات المتعلقة بالفوائد المحتملة من منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك في مجال إيجاد فرص العمل، والروابط الصناعية، والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وقد أظهرت توقعات اللجنة أن الاتفاق المنشئ للمنطقة من المقرر أن يُعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بأكثر من ٥٠ في المائة ويسر تحقيق مكاسب في مجال الرفاه تبلغ ١٦ مليار دولار. ويُتوقع أن تكون الفوائد الاقتصادية أكبر إذا ما أُجريت إصلاحات لتيسير التجارة في الوقت نفسه. وساهمت هذه الاستنتاجات في تشجيع المزيد من الدول الأعضاء على التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت اللجنة دراساتٍ تحليلية في مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، والتصنيع، وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، أطلقت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التقرير الذي تناول: إمكانية إنشاء سلاسل قيمة إقليمية في شمال أفريقيا: مسح قطاعي. وقد ساعدت هذه الجهود الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم استراتيجيات التنوع، والتصنيع والتحول الاقتصادي في الخطط الإنمائية الوطنية، الأمر

الذي يعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية على النحو المتوخى في خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وخطة عام ٢٠٦٣.

٧- وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، كانت ٣٤ دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي قد صدّقت على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة، في حين وقع عليه ٥٤ بلداً. ويدعو الاتفاق إلى تحرير ٩٠ في المائة من خطوط التعريفات الجمركية، وإذا تم تنفيذها بنجاح، فإنه سينشئ سوقاً أفريقية واحدة تضم أكثر من مليار مستهلك بمجموع ناتج محلي إجمالي يزيد عن ٣ تريليون دولار. ويتيح الاتفاق فرصة للجماعات الاقتصادية الإقليمية لمعالجة قضايا مثل انخفاض التبادلات التجارية داخل كل جماعة، وتحرير التعريفات وإزالة الحواجز غير الجمركية. كما أنه يتيح إمكانية التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق جميع أبعاد التكامل الإقليمي.

٨- وبدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولية، تعمل اللجنة الاقتصادية مع عدة بلدان تنتمي للجماعات الاقتصادية الإقليمية مختلفة لمساعدتها، في إطار برنامج مصمم حسب طلبها، في وضع الاستراتيجيات الوطنية القطرية الملائمة فيما يتعلق بمسار منطقة التجارة الحرة. والغرض من هذه الاستراتيجيات هو التحديد الدقيق للمصالح ذات الأولوية للبلد المعني لكي يستفيد استفادة كاملة من المنطقة، ومن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية القائمة حالياً في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية.<sup>(٥)</sup> وتشمل بعض هذه البلدان توغو، وزامبيا، وزمبابوي، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والكاميرون وملاوي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدوات لتقييم تنفيذ منطقة التجارة الحرة ورسده، وهي: دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، الذي يجري استخدامه بالفعل؛ ومؤشر الأعمال التجارية في منطقة التجارة الحرة، الذي لا يزال قيد الإعداد. كما تساعد منشورات اللجنة وسلسلة منشوراتها، مثل التقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وعدد من المنتجات المعرفية الأخرى، في هذا الصدد.

٩- وقد ارتفعت المبادلات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية تدريجياً إلى ١٦,١ في المائة في عام ٢٠١٨ من مجموع التجارة الأفريقية (إذ بلغت ١٥٩,١ مليار دولار) من ١٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٧.<sup>(٦)</sup> ولا تزال هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بالتجارة البينية في مناطق

(٥) تعكف الأمانة حالياً على صياغة تقرير عن كيفية تنظيم التفاعل بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

(٦) Africa Export-Import Bank, *African Trade Report 2019: African Trade in a Digital World* (Cairo, Afreximbank, 2019).

متاحة على الرابط التالي:

[https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/demo2.opus.ee/afrexim/African-Trade-Report\\_2019.pdf](https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/demo2.opus.ee/afrexim/African-Trade-Report_2019.pdf).

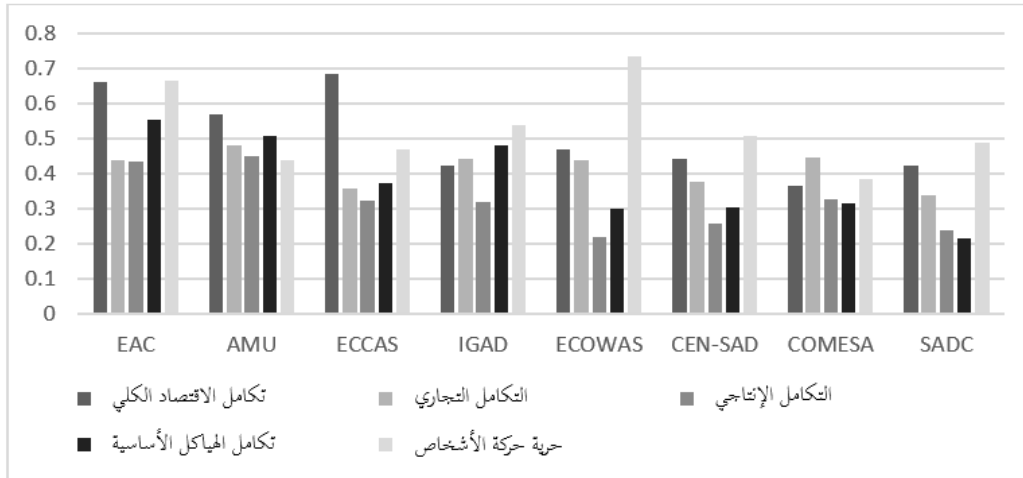
أخرى، مثل آسيا (حيث تبلغ ٥٢ في المائة) وأوروبا (٧٣ في المائة). وبشكل عام، تواصل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التبادل التجاري مع العالم الخارجي أكثر من التجارة فيما بينها، مع حصول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من صادرات أفريقيا، رغم أن هذا الاتجاه من المرجح أن يتغير مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد بلغ متوسط صادرات اتحاد المغرب العربي إلى الاتحاد الأوروبي ٦٣,٤ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، يليه تجمع دول الساحل والصحراء بنسبة ٤٠,٣ في المائة. وزادت حصة الصين، وهو ما يجعلها أكبر شريك تجاري محتمل للعديد من البلدان الأفريقية. وكانت للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادلات تجارية أكثر فيما بينها، وهو ما يمثل ١٩ في المائة من إجمالي الصادرات.

١٠- وتختلف الواردات فيما بين البلدان الأفريقية أيضًا من جماعة اقتصادية إقليمية إلى أخرى، رغم أن كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية تستورد في المتوسط من شركاء خارجيين، لا سيما آسيا والاتحاد الأوروبي، أكثر مما تستورد فيما بينها. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي الجماعة الوحيدة التي تحرز تقدما في الواردات فيما بين الدول الأعضاء فيها، حيث سجلت نحو ٢١,١ في المائة. وتستورد كافة الجماعات، باستثناء جماعة شرق أفريقيا وهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، أكثر من الاتحاد الأوروبي، حيث يمتلك اتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء أكبر حصة تبلغ ٤٦,٨ في المائة و ٣٥,٨ في المائة على التوالي. وتستورد جماعتنا شرق أفريقيا والإيغاد أكثر من آسيا، بتسجيل ٤٢,٩ في المائة و ٤٠,٠ في المائة على التوالي.

١١- وبلغت حصة القارة من الصادرات العالمية ٢,٣ في المائة، بينما بلغت حصتها من الواردات العالمية ٢,٥ في المائة. وتشمل العوامل الكامنة وراء هذا الوضع تدني مستوى التصنيع، والصناعات التحويلية والقيمة المضافة، حيث تعتمد معظم البلدان الأفريقية على صادرات السلع الأساسية بأكثر من ٨٠ في المائة، في حين أن الغالبية العظمى من الواردات الأفريقية هي منتجات صناعية و سلع مصنّعة. وإلى جانب ذلك، لا تزال تعريفات الاستيراد داخل المنطقة مرتفعة، كما أن عددا من البلدان لم ينشئ بعد، على مستوى جماعته الاقتصادية الإقليمية، مناطق للتجارة الحرة، أو لم يصدق على مثل هذه المناطق أو لم ينفذها تنفيذا كاملا، الأمر الذي ينطبق أيضا على منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وثمة تدابير، مثل نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا، وهو نظام دفع رقمي على نطاق القارة أطلقه مصرف أفريقيا للتصدير والاستيراد في تموز/يوليه ٢٠١٩، من شأنها أن تعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تيسير المدفوعات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية أو المعاملات عبر الحدود بالعملات الأفريقية.

١٢- وبوجه عام، حققت التكتلات الإقليمية نتائج متباينة فيما يتصل ببعده التكامل التجاري (انظر الشكل أدناه).<sup>(٧)</sup> فقد ظلت العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية تسجل درجات منخفضة في مجال التكامل التجاري، حيث بلغ متوسط الدرجة ٠,٣٨٣ نقطة. وكانت الجماعة الاقتصادية الإقليمية الأعلى أداءً من حيث التكامل التجاري هي اتحاد المغرب العربي، بدرجة بلغت ٠,٤٨١ نقطة، في حين كانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أقل التكتلات الإقليمية تكاملاً في مجال التجارة، حيث بلغ متوسط الدرجة ٠,٣٤٠ نقطة.

### أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الأبعاد الخمسة للتكامل الإقليمي



المصدر: بيانات مأخوذة من دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩).

١٣- ويضطلع قطاع الخدمات بدور بالغ الأهمية بضرة متزايدة في التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي، فضلاً عن تكملة قطاع التصنيع والمساهمة في إيجاد فرص العمل. ففي عام ٢٠١٨، مثل قطاع الخدمات على ٦١ و ٥١ في المائة من القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(٨)</sup> والأفريقي (باستثناء شمال إفريقيا)، على التوالي. ويعد تنفيذ تحرير تجارة الخدمات ركيزة أساسية لمنطقة التجارة الحرة. وقبل مفاوضات المرحلة الثانية بشأن هذه المنطقة، وب التركيز بشكل خاص على خمسة قطاعات خدمات رئيسية، بدأت الجماعات الاقتصادية الإقليمية خططاً لتحرير تجارة الخدمات، وهو ما

<sup>(٧)</sup> يقاس بُعد التكامل التجاري لدليل التكامل الإقليمي لأفريقيا بخمسة مؤشرات هي: متوسط تعريفات الواردات داخل المنطقة؛ وحصة الصادرات فيما بين بلدان المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وحصة الواردات فيما بين بلدان المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وحصة التبادلات التجارية فيما بين بلدان المنطقة؛ وما إذا كان البلد قد صدّق على البروتوكول المتعلق باتفاق إنشاء منطقة التجارة القارية الأفريقية أو وقع على الاتفاق أو لم يفعل.

<sup>(٨)</sup> World Bank DataBank, "World Development Indicators", بدون تاريخ و متاح على الرابط التالي: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

يشمل برامج جوازات السفر للسماح بالسفر بدون تأشيرة (مثل برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، نظمت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة الاقتصادية اجتماعاً للخبراء لإعداد قوائم شاملة للخدمات في المنطقة دون الإقليمية لتقديمها للتجارة دون عوائق بمجرد فتح الحدود في إطار منطقة التجارة الحرة.<sup>(٩)</sup> غير أن تحرير التجارة لا يزال يمثل تحدياً، لا سيما أن هناك نقاط انطلاق مختلفة. وخلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الحادية والثلاثين، المنعقدة في نواكشوط في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أن نقطة انطلاق المفاوضات ستكون أعمق مما هو مقرر حالياً للاتفاقية العامة بشأن التزامات التجارة في الخدمات. وبالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ستبدأ المفاوضات على المستوى الوطني للتحرير الذاتي.<sup>(١٠)</sup> وتعد مواءمة اللوائح بين الدول الأعضاء ذات نقاط البداية المختلفة أمراً بالغ الأهمية لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبينما نجد لدى كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية بعض أشكال اتفاقات الخدمات، إلا أن درجة الشمول تختلف.<sup>(١١)</sup>

### ثالثاً- التكامل الإنتاجي

١٤- يشكل التكامل الإنتاجي، بالنسبة لخمس من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، أضعف أبعاد التكامل الإقليمي من حيث الأداء. وهذا يبين أن معظم الجماعات متخلفة فيما يتعلق بالصادرات والواردات الوسيطة داخل المنطقة، وأنها تسجل معدلات منخفضة جداً فيما يخص دليل التكامل التجاري. وهذا على الرغم من أن المستويات المنخفضة جداً للتكامل الإنتاجي تعوق التكامل الإقليمي الفعال، لأن التكامل الإنتاجي أمرٌ أساسيٌّ لتعزيز التصنيع والتجارة على مستوى بلدان الجماعة الاقتصادية الإقليمية وفي سياق التبادلات الأفريقية. ويكتسي التكامل الإنتاجي كذلك أهمية بالغة فيما يخص إدماج

(٩) ECA, "ECCAS countries to prepare lists for continental trade in services under AfCFTA", 2 December 2019.

متاح على الرابط التالي:

[www.uneca.org/archive/themes/regional-integration-and-trade?page=7](http://www.uneca.org/archive/themes/regional-integration-and-trade?page=7)

(١٠) Tralac, "Creating a Single African Market on Trade in Services: Negotiating the Schedules of Specific Commitments under the Protocol on Trade in Services", 26 October 2019.

متاح على الرابط التالي:

[www.tralac.org/blog/article/14293-creating-a-single-african-market-on-trade-in-services-negotiating-the-schedules-of-specific-commitments-under-the-protocol-on-trade-in-services.html](http://www.tralac.org/blog/article/14293-creating-a-single-african-market-on-trade-in-services-negotiating-the-schedules-of-specific-commitments-under-the-protocol-on-trade-in-services.html)

(١١) UNCTAD, "Africa Continental Free Trade Area: Liberalising Trade in Services for Trade Facilitation", 2015.

الاقتصادات الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٦٣.

١٥- ويتصدر كل من اتحاد المغرب العربي وجماعة شرق أفريقيا قائمة الجماعات الاقتصادية الإقليمية من حيث التكامل الإنتاجي، حيث بلغت النتائج التي حققها في هذا المؤشر ٠,٤٤٩ و ٠,٤٣٤ نقطة على التوالي، في حين أن الإيكواس هي أقل التكتلات الإقليمية تكاملاً من حيث بعد التكامل الإنتاجي، إذ إن ما حققته في هذا المؤشر لم يتجاوز ٠,٢٢٠ نقطة. ورغم الأداء المتدني لغالبية الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بالتكامل الإنتاجي، هناك عدة مبادرات يجري تنفيذها لتحسين الوضع، بما في ذلك بعض المبادرات التي تدعمها اللجنة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ودولها الأعضاء وتتعاون معها لمساعدتها في توطيد استراتيجية وخريطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٦٣)، اللتين تهدفان إلى التعجيل بالتصنيع في المنطقة من خلال الإثراء والقيمة المضافة سعياً لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي. وقد وضع مشروع بروتوكول بشأن الصناعة لتعزيز القواعد الصناعية التنافسية في المنطقة. وأجرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دراسات لوضع سلاسل قيمة إقليمية ذات أولوية في صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، والمعادن والمستحضرات الصيدلانية، من أجل زيادة التبادلات التجارية داخل المنطقة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

١٦- وتعكف جماعة شرق أفريقيا على تنفيذ السياسة التصنيعية للجماعة (٢٠١٢-٢٠٣٢)، رغم أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧ انخفضت بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الجماعة - باستثناء جمهورية تنزانيا المتحدة، التي زادت فيها من حوالي ٢٢ في المائة إلى ٢٦ في المائة.<sup>(١٢)</sup> وفي ضوء أهمية الطاقة في تمكين التصنيع، أعطت جماعة شرق أفريقيا أيضاً الأولوية لوضع سياسات لأمن الطاقة تستند إليها عملية التصنيع فيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعمت اللجنة الاقتصادية أمانة جماعة شرق أفريقيا ودولها الأعضاء في وضع الإطار الخاص بسياسات أمن الطاقة للجماعة، الذي يهدف إلى توفير التوجيه في مجال السياسة العامة من أجل تنمية قطاع الطاقة في المنطقة. وقد وضعت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الاستراتيجية الصناعية للسوق (٢٠١٧-٢٠٢٦)، وأقرت في حزيران/يونية ٢٠١٩ خطة العمل والمبادئ التوجيهية الإقليمية بشأن سياسة المحتوى المحلي لتيسير التصنيع. وبالمثل، وضعت الإيكواس السياسة الصناعية المشتركة لغرب أفريقيا (٢٠١٥-٢٠٢٠).

<sup>(١٢)</sup> East African Development Bank, "The State of Industrialization in the EAC"

متاح على الرابط التالي، وتم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ أيار/ مايو ٢٠١٩:

<https://eadb.org/the-state-of-industrialization-in-the-eac>



## رابعاً- تكامل الاقتصاد الكلي

١٧- بوجه عام، ظل أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية ضعيفاً فيما يتصل بالبُعد الخاص بتكامل الاقتصاد الكلي. وتُظهر بيانات دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا أن معدل تكامل الاقتصاد الكلي للجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني بلغ في المتوسط ٠,٣٩٩ نقطة. ويأخذ هذا المعدل في الاعتبار عدد معاهدات الاستثمار الثنائية السارية، وعدد بلدان المنطقة التي تستخدم عملة مشتركة أو عملات قابلة للتحويل، والفرق الإقليمي في معدل التضخم (أي الفرق بين معدل التضخم في البلدان ومعدل التضخم المستهدف في المنطقة).

١٨- وحققت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا أعلى مستوى للأداء على صعيد تكامل الاقتصاد الكلي، حيث حصلتا، بموجب الدليل، على درجات بلغت ٠,٦٨٤ و ٠,٦٦٠ نقطة، على التوالي. ويُعزى الأداء الجيد للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدرجة كبيرة إلى أن ٦ من الدول الأعضاء الـ ١١ في الجماعة تتمتع كذلك بعضوية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - التي هي الآن في مرحلة أكثر تقدماً فيما يخص التكامل الاقتصادي الكلي، والنقدي والمالي، ولديها عملة مشتركة (فرنك الاتحاد المالي الأفريقي لوسط أفريقيا). والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي أحد الاتحادات النقدية الثلاث العاملة في أفريقيا، والاتحادان الأخريان هما فرنك غرب أفريقيا (الذي يغطي البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا) والمنطقة النقدية المشتركة (التي تغطي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، باستثناء بوتسوانا).

١٩- ويتمثل هدف جماعة شرق أفريقيا في الاستعاضة عن العملات الوطنية بعملة موحدة بحلول عام ٢٠٢٤، من خلال معايير التقارب المعتمدة وبروتوكول الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا لعام ٢٠١٣. ورغم أن الجماعة أحرزت بعض التقدم، فإن تحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠٢٤ يشكل مهمة عسيرة. ووفقاً للبحوث التي أجراها مصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠١٨، بلغ متوسط التضخم السنوي ٥,٢٨ في المائة (باستثناء جنوب السودان، الذي بلغ معدل التضخم السنوي الوطني ١٠,٤١ في المائة)، مقارنة بالحد الأقصى المستهدف للتضخم وهو ٨ في المائة. وبلغ متوسط العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي في القارة ١٧ في المائة (مقارنة بسقف العجز المالي المستهدف وهو ٣ في المائة للناتج المحلي الإجمالي)، وكانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٠ في المائة، مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٢٠- وفي الوقت ذاته، اتخذت الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى بعض الخطوات نحو تحقيق تكامل الاقتصاد الكلي. فالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تعزز تشكيل اتحاد نقدي بحلول عام ٢٠٢٥، وحددت أهدافاً للتقارب الاقتصادي والنقدي ينبغي تحقيقها لمواءمة المؤشرات الاقتصادية. وفيما يتعلق بالتكامل المالي، حققت السوق المشتركة نظاماً إقليمياً للدفع والتسوية، وهو عبارة عن منصة إلكترونية للدفع تتيح إجراء عمليات الدفع عبر الحدود فيما بين الدول الأعضاء في السوق في بيئة متعددة العملات. وحتى

آذار/مارس ٢٠١٧، كانت تسعة من بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تنفذ نظام الدفع والتسوية.

٢١- وفي عام ٢٠١٤، أعادت الإيكواس مواءمة معايير التقارب السارية لديها بهدف دمج أهداف بلدان المنطقة النقدية لغرب أفريقيا<sup>(١٣)</sup> من جهة وبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من جهة أخرى في منطقة نقدية واحدة بحلول عام ٢٠٢٠.<sup>(١٤)</sup> وقد اتفقت الدول الأعضاء في الإيكواس مؤخرا على أن تعتمد البلدان التي تستوفي معايير التقارب الأولية (الأهداف المتعلقة بالعجز في الميزانية، والتضخم السنوي والاحتياطيات الإجمالية) ومعايير التقارب الثانوية (الأهداف المتعلقة بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و تمويل العجز في الميزانية من جانب المصرف المركزي والتغيرات الاسمية في أسعار الصرف) عملة مشتركة جديدة، هي "الإيكو"، اعتبارا من عام ٢٠٢٠، على نحو ما اتفقت الدورة العادية الخامسة والخمسون لرؤساء دول وحكومات دول الإيكواس في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتحقيقا لهذا الغرض، تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فرقة العمل الرئاسية التابعة للإيكواس (التي أنشئت لرصد إنشاء العملة الموحدة) في العمل التحليلي لتقييم خارطة الطريق، بغية اقتراح السيناريوهات والنهج المناسبة لتسريع تقدم الجماعة نحو اعتماد عملة مشتركة.

٢٢- وفيما يتعلق بتجمع دول الساحل والصحراء، فإن ١٠ من دولها الأعضاء هي أطراف إما في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أو في الاتحاد النقدي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، علما أن فرنك غرب أفريقيا وفرنك وسط أفريقيا ظلّا متساويين في القيمة وقابلين للتبادل في واقع الأمر. أما اتحاد المغرب العربي، فرغم أن هدفه يكمن في إنشاء اتحاد اقتصادي مغربي، إلا أن المعاهدة التأسيسية للاتحاد لا تذكر التقارب المالي والاقتصادي الكلي وإنشاء عملة واحدة.

٢٣- ومن الضرورة بمكان منح الأولوية لتنسيق السياسات المالية والنقدية وترشيدها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمساعدة في تعزيز الاستثمار عبر الحدود والنهوض بتكامل الاقتصاد الكلي. وسعيا منها إلى مؤازرة المساعي المذكورة أعلاه، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التأسيس على البرامج الحالية، دعما لتكامل الاقتصاد الكلي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

## خامسا- تكامل الهياكل الأساسية

٢٤- لقد أضعفت أفريقيا ما نسبته ٢٥ في المائة من النمو الاقتصادي التراكمي في العقدين الماضيين، بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية. فوفقا لمصرف التنمية الأفريقي في عام

<sup>(١٣)</sup> سيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وليبيريا ونيجيريا.

<sup>(١٤)</sup> بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي والنيجر.

٢٠١٨، قُدرت احتياجات القارة من الهياكل الأساسية بما يتراوح بين ١٣٠ مليار دولار و ١٧٠ مليار دولار سنوياً، مع وجود فجوة تمويلية تتراوح بين ٦٨ و ١٠٨ مليار دولار. (١٥)

وهذا العجز في الهياكل الأساسية يعوق التكامل الإقليمي بوجه عام، لأن الهياكل الأساسية تعمل على النهوض بالإنتاج، وتيسير التجارة والروابط الاقتصادية.

٢٥- ويشهد على هذا الواقع دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، الذي يركز على أربعة من أنواع الهياكل الأساسية - الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي. وفيما يخص بُعد تكامل الهياكل الأساسية للدليل، يُستخدم دليل مصرف التنمية الأفريقي المركب لقياس تطوّر الهياكل الأساسية، إلى جانب نسبة الرحلات الجوية فيما بين بلدان المنطقة الواحدة، كمؤشرين لتصنيف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويبلغ متوسط المعدل الإجمالي لأفريقيا في مجال تكامل الهياكل الأساسية ٠,٢٢٠ نقطة، حيث صُنّف ٣١ من أصل ٥٤ بلداً على أنها "بلدان منخفضة الأداء"، في حين وُصِف ١١ بلداً بأنها "متوسطة الأداء". وتملك كل من جماعة شرق أفريقيا واتحاد المغرب العربي الهياكل الأساسية الأكثر تكاملاً، بتسجيلهما على التوالي، ٠,٥٥٥ و ٠,٥٠٩ نقطة على المؤشر؛ في حين أن الإيكواس والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هما أقل الجماعات الاقتصادية تكاملاً في مجال الهياكل الأساسية حيث سجلتا ٠,٢٩٩ و ٠,٢١٤ نقطة على التوالي. وعلى صعيد فرادى البلدان، تحتل جنوب أفريقيا (بتسجيل ٠,٨٩٨ نقطة) المرتبة الأولى، تليها مصر، ثم سيشيل فالمغرب على التوالي. والبلدان الأربعة التي تحتل ذيل القائمة من حيث تكامل الهياكل الأساسية هي جنوب السودان، وإريتريا، والصومال وتشاد. وظلت البلدان الأفريقية تولي اهتماماً أكثر على الهياكل الأساسية للطرق، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## ألف- الهياكل الأساسية للطرق

٢٦- يولي القادة الأفريقيون اهتماماً بالمبادرات الرئيسية للهياكل الأساسية الإقليمية والقارية، بما في ذلك المبادرات التي اتخذت في إطار اللجنة التوجيهية لبرنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، المكلفة برصد التقدم المحرز في مجال تطوير الهياكل الأساسية في سياق خطة عام ٢٠٦٣. والمشاريع الخمسة ذات الأولوية في مجال تطوير الهياكل الأساسية للنقل في أفريقيا التي بلغت مراحل متقدمة من الإعداد أو الجاهزة للتمويل والتنفيذ في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية هي: السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي بموجب قرار ياموسوكرو

(١٥) African Development Bank, *African Economic Outlook 2018*, chapter 3 (Abidjan, Côte d'Ivoire, AfDB, 2020)

متاح على الرابط التالي:

[www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2018AEO/African\\_Economic\\_Outlook\\_2018\\_-\\_EN\\_Chapter3.pdf](http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2018AEO/African_Economic_Outlook_2018_-_EN_Chapter3.pdf)

(بتكلفة ٥ ملايين دولار)؛ ومشروع الممر الساحلي بين أبيدجان ولاغوس (٢٩٠ مليون دولار)؛ ومشروع الممر المتعدد الوسائط بين الشمال والجنوب (٢,٣٢٥ مليار دولار)؛ ومشروع الممر المركزي (٨٤٠ مليون دولار)؛ ومشروع الطريق السريع العابر للمغرب العربي (٧٥ مليون دولار).<sup>(١٦)</sup>

## باء- النقل بالسكك الحديدية

٢٧- تهدف شبكة السكك الحديدية الأفريقية القارية عالية السرعة، التي هي أحد المشاريع الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣، إلى الربط المادي والاقتصادي بين العواصم، والمدن الضخمة، والمراكز التجارية، والمناطق الاقتصادية والوجهات السياحية الأفريقية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استعانت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية بخبير استشاري لإجراء دراسة استقصائية مفصلة لمشروع شبكة السكك الحديدية القارية، المتكاملة عالية السرعة. ومنذ ذلك الحين، وُضع تقرير مبدئي وإطار لتحديد الأولويات سيتوليان توجيه الدراسة الاستطلاعية. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، بدأ تنفيذ العديد من مشاريع تطوير السكك الحديدية الوطنية، ورفع كفاءتها وتوسيعها في بلدان مثل مصر (مشروع السكك الحديدية عالية السرعة بين الأقصر والقاهرة والأقصر والغردقة)، وكينيا (مشروع السكك الحديدية العادية)، والسنغال (مشروع داكار للقطار الإقليمي السريع ومشروع سكة حديد داكار - باماكو العادية) وأوغندا (خط سكة حديد تورورو - غولو وخط مالابا - كمبالا - باكوش العاديان).

## جيم- النقل الجوي

٢٨- تلقى الربط الجوي بين البلدان الأفريقية دفعة كبيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عندما أطلقت خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثلاثين سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة، وهو أحد المشاريع الرئيسية المقامة في إطار خطة عام ٢٠٦٣ لتحرير الأجواء الأفريقية وتوحيدها. وتيسر سوق النقل حرية تنقل الأشخاص والبضائع، كما تعزز تكامل القارة وتربطها. وتهدف السوق إلى دعم خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ومنطقة التجارة الحرة، والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، بلغ مجموع الدول الأعضاء المنتمة إلى سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة ٢٨، وهو ما يشمل أكثر من ٧٥٠ مليون شخص، وما يزيد قليلاً على ١,٥ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ (٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة).<sup>(١٧)</sup> ومن بين تلك الدول الأعضاء، وقعت

<sup>(١٦)</sup> PIDA, "PIDA Implementation through Good Governance – Realizing Smart Infrastructure for Africa's Integration" (Victoria Falls, Zimbabwe, 26–28 November 2018).

متاح على الرابط التالي:

[https://au.int/sites/default/files/newsevents/conceptnotes/36062-cn-draft\\_concept\\_note\\_-\\_program\\_pida\\_week\\_2018\\_081018.pdf](https://au.int/sites/default/files/newsevents/conceptnotes/36062-cn-draft_concept_note_-_program_pida_week_2018_081018.pdf).

<sup>(١٧)</sup> International Civil Aviation Organization, "The Single African Air Transport Market: Sustainable Regulatory System", Working Paper (ICAO, 2 August 2019).

١٨ دولة مذكرة تنفيذ لإزالة القيود الموجودة في اتفاقات الخدمات الجوية الثنائية القائمة التي تتعارض مع قرار ياموسوكرو. وفي عام ٢٠١٨، تعاملت مطارات أفريقيا مع ما يقرب من ١٤٠ مليون مسافر، بالاستناد إلى نقطة المغادرة والوجهة، ما يشكل زيادة بنسبة ١٢٠ في المائة عن عدد المسافرين في عام ٢٠١٣.<sup>(١٨)</sup>

## دال - الطاقة

٢٩- هناك حاجة إلى الاستثمار في الطاقة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتوفير سبل الحصول على الطاقة بأسعار في متناول الجميع. وقد ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في أفريقيا من ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٨. ويبلغ متوسط تكلفة الكهرباء لمنشآت الصناعة التحويلية في أفريقيا ما يقارب ٠,٢٠ دولار لكل كيلوواط في الساعة، أي نحو أربعة أضعاف الأسعار للمنشآت الصناعية في الأجزاء الأخرى من العالم. ويقدر برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا أن الطلب على الطاقة سينمو سنويا بنسبة ٦ في المائة حتى عام ٢٠٤٠. وستعين زيادة قدرة التوليد المركبة في أفريقيا، التي تبلغ حوالي ١٩١ غيغاواط في عام ٢٠١٦، لكي تصل إلى ٤٤٦ غيغاواط بحلول عام ٢٠٤٠ لتلبية الطلب.<sup>(١٩)</sup> وتشمل المبادرات البارزة في مجال تطوير الهياكل الأساسية للطاقة ما يلي: مغذي الربط المشترك لنقل الكهرباء بين إثيوبيا والسودان؛ ومغذي الربط المشترك بين زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا (لربط مجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي بمجمع الطاقة في شرق أفريقيا)؛ ومشروع الطاقة الكهرومائية في وادي باتوكا (بين زامبيا وزمبابوي). وتشمل المبادرات الجارية الأخرى مشاريع الطاقة المتجددة التي يدعمها مصرف التنمية الأفريقي من خلال صندوق "آرتش" (ARCH) للطاقة المتجددة في أفريقيا.

## هاء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٠- تبلغ أعباء الهاتف المحمول والإنترنت في أفريقيا حوالي أربعة أضعاف تلك الموجودة في جنوب آسيا، كما تبلغ أسعار المكالمات الدولية أكثر من الضعف. وفي أفريقيا، كانت تكاليف ١ غيغابايت من البيانات في عام ٢٠١٦ تبلغ ما يقارب ١٨ في المائة من متوسط الدخل الشهري، مقارنة بنسبة ٣ في المائة فقط في آسيا. ومن شأن سد الفجوة في الهياكل

متاح على الرابط التالي:

[www.icao.int/Meetings/a40/Documents/WP/wp\\_186\\_en.pdf](http://www.icao.int/Meetings/a40/Documents/WP/wp_186_en.pdf).

African Civil Aviation Commission, "The Single African Air Transport Market (SAATM)<sup>(١٨)</sup> Implementation of Concrete Measures: Challenges and Progress", (Kigali, AFCAC, 22-24 July 2019).

متاح على الرابط التالي،

[http://afcac.org/en/images/2019/Meetings/July/kigali/afcac\\_pptx2.pdf](http://afcac.org/en/images/2019/Meetings/July/kigali/afcac_pptx2.pdf)

PIDA, "PIDA Progress Report 2018" (PIDA, 20 February 2019)<sup>(١٩)</sup>

متاح على الرابط التالي،

<https://www.au-pida.org/download/pida-implementation-report-2018/>

الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن ييسر التجارة ويعزز الترابط داخل الأقاليم وفيما بينها. وإلى جانب إقامة العديد من مشاريع الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، ما فتئت المراكز الإقليمية أيضاً تمضي قدماً في تنفيذ الهياكل الأساسية الهاتفية، ومشاريع الألياف البصرية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فوفقاً للتقرير المحلي لعام ٢٠١٨ الذي قدمه برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بدأت أعمال البناء في قطاع ليبيريا من مشروع وصلات الألياف الضوئية بين فريتاون ومونروفيا وأيدجان وقطاع غينيا من مشروع وصلات الألياف الضوئية بين بيساو وكوناكري وكوناكري باماكو في منطقة الإيكواس. ولخفض تكلفة المدفوعات المقدمة إلى شركات النقل العابر في الخارج لتبادل قدرات الإنترنت المحلية والقارية، فإن المشروع الأفريقي لتبادل الإنترنت - الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية لأفريقيا بتمويل من الاتحاد الأوروبي والصندوق الاستثماري للهياكل الأساسية في أفريقيا - قد أحرز تقدماً في إنشاء نقاط تبادل الإنترنت في البلدان الأفريقية والمراكز الإقليمية للإنترنت. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان قد تم إنشاء ١٧ نقطة لتبادل الإنترنت في أفريقيا.<sup>(٢٠)</sup>

## واو- هياكل أساسية للبلدان الأفريقية غير الساحلية

٣١- تعاني البلدان الأفريقية غير الساحلية الـ ١٦، وكثير منها بلدان منخفضة الدخل، من عوائق جغرافية متأصلة تسهم في ضعف أدائها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. وتتكون ٧٧ في المائة من قيمة صادراتها من تكاليف النقل، وهو ما يشكل عقبة كأداء أمام التجارة الإقليمية والعالمية. وواصلت اللجنة الاقتصادية، بالشراكة مع المؤسسات الإقليمية والعالمية الشريكة، تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في إطار برنامج عمل فيينا للقرن ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي يهدف إلى الاستجابة للاحتياجات والمشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية بسبب عزلتها والقيود الناجمة عن موقعها الجغرافي.

٣٢- وفي مجال تمويل الهياكل الأساسية، تستفيد البلدان النامية غير الساحلية من مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في قطاعات النقل، والطاقة ونظم الاتصالات الرقمية، التي صممت جميعها لمساعدتها على التغلب على مختلف الحواجز الجغرافية واللوجستية التي تقف عائقاً دون تكاملها الإقليمي وقدرتها التنافسية على الصعيد التجاري. ولا تزال مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشمل نطاقها الجغرافي بلداناً نامية غير ساحلية تتلقى تعهدات تمويلية. فعلى سبيل المثال، تلقى برنامج الطرق السريعة العابرة لأفريقيا - الذي يغطي عدة بلدان نامية غير ساحلية ويندرج

<sup>(٢٠)</sup> New Partnership for Africa's Development Agency, African Union Commission, African Development Bank (2017), "PIDA Progress Report 2017", (Addis Ababa, Abidjan, NPCA, African Union, AfDB, Midrand, 2017)

متاح على الرابط التالي،

[www.tralac.org/documents/resources/african-union/1685-pida-progress-report-2017/file.html](http://www.tralac.org/documents/resources/african-union/1685-pida-progress-report-2017/file.html).

في إطار برنامج تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا - التزاما بتمويل قدره ٢٤ مليون دولار من اليابان. كما أن ممر نقل الطاقة بين الشمال والجنوب (خط طاقة طوله ٨٠٠٠ كيلومتر يربط بين ١١ بلدا في الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والإيغاد، بما في ذلك أربعة بلدان نامية غير ساحلية، هي إثيوبيا، وزامبيا، وزمبابوي وملاوي) تلقى تعهدا بتمويل قدره ١٢ مليون دولار من اليابان. وبالمثل، تلقى الممر الشمالي المتعدد الوسائط - وهو ممر للنقل يمر عبر ستة من بلدان الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا، بما في ذلك بلدان ناميان غير ساحليين (بوروندي ورواندا) - تعهدا بتمويل قدره ١٥٦ مليون دولار من ألمانيا و١١١ مليون دولار من اليابان.<sup>(٢١)</sup>

٣٣- ويتيح مسار منطقة التجارة الحرة مزيدا من الفرص لإدماج وتضمين الاحتياجات التمويلية للهياكل الأساسية للبلدان النامية غير الساحلية في المشاريع القارية والعالمية، فضلا عن تحسين قدراتها الإنتاجية. ومن شأن اتباع نهج إقليمي أو الأخذ بنهج الممرات أن يساعد على تعزيز المقبولية المصرفية لمشاريع تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية، ما يمكنها من الحصول على التمويل لهياكلها الأساسية.

## سادسا- الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٣٤- أفريقيا ماضية في إحراز تقدم نحو تحقيق حرية تنقل الأشخاص عبر الحدود. وسيتبع ذلك تحقيق نمو اقتصادي من خلال السياحة والتجارة، والاستثمار، وتنقل رأس المال البشري، وإيجاد حلول للثغرات في مهارات اليد العاملة وعدم تطابق المهارات. وأظهرت نتائج دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا أن أفضل أبعاد التكامل الإقليمي أداءً في خمس من الجماعات الإقليمية الثماني هو بُعد حرية تنقل الأشخاص. وأفضل الجماعات الاقتصادية الإقليمية أداءً في مجال حرية تنقل الأشخاص هما الإيكواس وجماعة شرق أفريقيا، حيث سجلت الجماعتان نتائج بلغت ٠,٧٣٣ و٠,٦٦٤ على التوالي، في حين كان أداء الكوميسا الأضعف، حيث بلغ متوسط ما أحرزته ٠,٣٨٥. وتستخدم الإيكواس جواز سفر موحدا، ويجوز لمواطني الجماعة السفر داخلها دون تأشيرة. كما تنفذ جماعة شرق أفريقيا بروتوكولها المتعلق بالتنقل والعمل.

٣٥- وفي كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أحرز تقدم في تحرير نظم منح التأشيرات للأفريقيين الآخرين. ويكشف مؤشر تيسير منح التأشيرات وفقا لتقرير تيسير منح التأشيرات في أفريقيا لعام ٢٠١٩، الذي يُعده مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي، أن ٢٥ في المائة من الأفريقيين لم يُضطروا، في عام ٢٠١٩ إلى الحصول على تأشيرات للسفر إلى بلدان أفريقية أخرى، وكانت النسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٦؛ ويمكن للأفريقيين الحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول في ٢٦ في المائة من البلدان الأفريقية الأخرى، بعد أن كانت

Infrastructure Consortium for Africa (2018). *Infrastructure Financing Trends in Africa-2017* (Abidjan, Côte d'Ivoire, 2018)

(٢١)

النسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٨؛ وفضلا عن ذلك، انخفضت النسبة المئوية للأفريقيين الذين يلزمهم الحصول على تأشيرة للسفر إلى بلدان أفريقية أخرى من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٩. (٢٢) وفي عام ٢٠١٩، كانت التأشيرة الإلكترونية متاحة في ٢١ بلدا أفريقيا (٧ بلدان في شرق أفريقيا، و٥ في غرب أفريقيا، و٤ في الجنوب الأفريقي، و٣ في وسط أفريقيا، في ٢ في شمال أفريقيا). (٢٣) وخلال العام نفسه، كانت لشرق أفريقيا ١٠ دول بلدان من بين أفضل ٢٠ بلدا من حيث الانفتاح في مجال التأشيرات، يليه غرب أفريقيا بسبعة بلدان، والجنوب الأفريقي ببلدين، وشمال أفريقيا ببلد واحد، ولم يكن لوسط إفريقيا أي بلد. (٢٤)

٣٦- غير أن بعض البلدان لا تزال تحتفظ بنظم وشروط صارمة لمنح التأشيرات. وحتى الآن، وقع ٣٠ بلدا على بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار. ويهدف البروتوكول، الذي اعتمد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى تعزيز حرية تنقل الأشخاص وإمكانية مزولة أعمال تجارية والإقامة في أفريقيا. ويحتاج البروتوكول إلى ١٥ تصديقا لكي يدخل حيز النفاذ، ولكن حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، لم يحصل البروتوكول سوى ٤ تصديقات و٣٢ توقيعاً. (٢٥) وفي غضون ذلك، أقامت اللجنة الاقتصادية شراكة مع الإيكواس لمواءمة ومطابقة إطار الجماعة الإقليمية بشأن حرية تنقل الأشخاص مع البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار.

## سابعاً- الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد ١٩ من أجل التكامل/التعاون في مجال الرعاية الصحية

٣٧- التعاون والتكامل في مجال الرعاية الصحية أمران حاسمان لتحسين صحة الشعوب الأفريقية ورفاهها. ويجري تنفيذ التكامل الصحي على الصعيد القاري والإقليمي والوطني، كما يتضح من وضع العديد من مبادرات التعاون الإقليمية في مجال الصحة. ومع ذلك، فإن مستوى التزام والتنسيق بين هذه المبادرات قد أضعف الفعالية، بما في ذلك الاستجابة لحالات تفشي الأمراض السابقة والمستمرة، مثل مرض فيروس إيبولا ٢٠١٤-٢٠١٦ في غرب أفريقيا وانتشار جائحة كوفيد ١٩.

(٢٢) Africa Visa Openness Index Report 2019

متاح على الرابط التالي:

[www.visaopenness.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/visa-openness-2019.pdf](http://www.visaopenness.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/visa-openness-2019.pdf)

(٢٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) رواندا (٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨)، ومالي (٣ أيار/مايو ٢٠١٩)، وسان تومي وبرينسيبي (٢٨ أيار/مايو

٢٠١٩)، والنيجر (٥ تموز/يوليه ٢٠١٩).



٣٨- ولم تُكشف أزمة كوفيد ١٩ عن نقاط ضعف شديدة في النظم الصحية لفرادى البلدان الأفريقية فحسب، بل كشفت أيضا عن ضعف اندماج القارة في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك في مجال المستحضرات الصيدلانية. كما عززت المبررات الداعية لتحقيق مستويات أعلى من الاستجابات المنسقة والمتكاملة للأزمات الصحية الدولية، بما في ذلك تعبئة الأطر والآليات القارية والإقليمية القائمة وتزويدها بالموارد الكافية وتشغيلها، مثل الوكالة الأفريقية للأدوية. ورغم أن رد فعل معظم البلدان الأفريقية الغريزي الأولي على الجائحة كان النظر إلى الداخل والعمل بصورة منفردة، لا سيما من خلال إغلاق الحدود الوطنية، فقد تم الاعتراف لاحقا بأن وجود تكامل صحي الإقليمي أكبر ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز التنسيق والاتساق. والجهة التي توفر مثل هذه القيادة والتنسيق حاليا هي مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، التي تعمل جنبا إلى جنب مع الأطر الصحية التابعة للجماعة الاقتصادية الإقليمية مثل منظمة الصحة لغرب أفريقيا.

٣٩- وواصلت اللجنة الاقتصادية العمل مع شركائها بغية إبراز تنفيذ منطقة التجارة الحرة في قطاع الصحة، بما في ذلك من خلال توليد المعرفة، وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعين العام والخاص. ودخلت اللجنة في شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والإيغاد وسيشيل لوضع تصور للمبادرة الصيدلانية القائمة على منطقة التجارة الحرة وإطلاقها، وهي مبنية على نهج إقليمي ثلاثي الأبعاد: (أ) إنتاج محلي، (ب) ومشتريات مجمعة، (ج) وإطار تنظيمي منسق وذو جودة. ومن أهم فروع المبادرة الصيدلانية التي ترسيها المنطقة منصة الإمدادات الطبية الأفريقية، وهي سوق عبر الإنترنت لتمكين توريد معدات طبية هامة جدا وذات جودة عالية ذات صلة بكوفيد ١٩، في إطار سوق أفريقية أكبر وفوائد المرتبطة بها من حيث تقليص التكلفة، وتعزيز الشفافية والكفاءة. ومع ذلك، لا تزال القارة تواجه تحديات فيما يتعلق بجودة الأدوية والإمدادات الطبية، وهو ما يزيد من إلحاح الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التصديق على الوكالة الأفريقية للأدوية وتشغيلها. والأمل معقود على أن تقوم الوكالة بتنظيم المنتجات الطبية ومواءمتها بشكل فعال حتى تتمكن القارة من التقليل من الأدوية التي لا تستوفي المعايير المطلوبة، والحفاظ على الأرواح.

## ثامنا- الحوكمة والسلام والأمن

٤٠- السلم والأمن يهيئان بيئات مواتية لتحقيق التكامل الإقليمي وبلوغ الأهداف الإنمائية القارية الأوسع نطاقا. ومن خلال إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وعمليات دعم السلام والأمن، من خلال آليات مشتركة، ومشاورات منتظمة وتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية. واستكمل الاتحاد الأفريقي هذا العمل باستحداث الهيكل الأفريقي للحوكمة ومنظومة السلم

والأمن الأفريقية. كما قام الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩ باعتماد موضوع العام، وهو "إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠"، بهدف تهيئة الظروف (بما في ذلك تحسين الحوكمة) التي من شأنها أن تسهل إيجاد أفريقيا خالية من النزاعات ومتكاملة ومزدهرة على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٦٣. وقد أسفرت هذه الأدوات والجهود عن نتائج متنوعة ومختلطة عبر القارة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٤١- ونظرا لقرب الجماعات الاقتصادية الإقليمية من الواقع المحلي، فقد تدخل بعضها لدعم القواعد والمبادئ الديمقراطية، وتسوية الصراعات والتحديات المتصلة بعدم الاستقرار والسلم والأمن. ففي عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠، واجهت تحديات في مجال السلام والأمن بلدان مثل إثيوبيا، وبوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر.

٤٢- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساهمة في إرساء السلم والأمن والاستقرار في منطقة الساحل من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد استعانت بقدراتها فيما يخص عقد الاجتماعات لتنظيم مناسبات رفيعة المستوى في عام ٢٠١٨ بهدف تقديم المشورة السياساتية اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل (٢٠١٨-٢٠٢٢)، التي تهدف إلى مساعدة البلدان في تلك المنطقة على حفز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية، وتعزيز جهود بناء السلام والحوكمة.

٤٣- وتواصل دول الإيكواس دعم بعثة الجماعة في غينيا - بيساو، التي أنشئت في عام ٢٠١٢ لإدارة المرحلة الانتقالية التي أعقبت الانقلاب في ذلك البلد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، وخلال الدورة العادية الخامسة والخمسين لرؤساء دول وحكومات الإيكواس أفريقية، تم تمديد ولاية البعثة في غينيا-بيساو ستة أشهر، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتقدم الإيكواس الدعم أيضا لجهود السلام والأمن في غامبيا من خلال بعثتها التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في أعقاب أزمة سياسية.

٤٤- وتشارك الإيغاد في قيادة الجهود الرامية إلى إيقاف الحروب في الصومال، وجنوب السودان والسودان، ومؤخر أيضا في إثيوبيا. وواصلت الإشراف على تنفيذ الاتفاق المفعل لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وبالمثل، قامت الإيغاد والاتحاد الأفريقي بوساطة مشتركة في السودان، في إطار جهود أسفرت عن النجاح في تشكيل حكومة انتقالية تضم كافة الأطراف المعنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وفي الصومال، تدعم الإيغاد مساعي السلام للمساعدة في التعافي السياسي للبلد ودعم الصومال في إطار التحضير لانتخاباتها الوطنية لعام ٢٠٢٠. والدول الأعضاء في كل من الإيغاد وجماعة شرق أفريقيا (إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وكينيا) هي من بين البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

## تاسعا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٥- في حين يتواصل المضيّ قدما في مساعي تحقيق التكامل الإقليمي للقارة في كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، لا تزال هناك تحديات تعوق تحقيق تكامل أعمق. وعلى وجه الخصوص، تكابد معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم في مجالات التكامل الإنتاجي.

٤٦- وفي سبيل مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحسين أدائها بشأن مختلف أبعاد التكامل الإقليمي، تود الأمانة أن تواصل ما يلي:

(أ) دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعميم مسألة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في مختلف برامجها وسياساتها؛

(ب) رفع مستوى دعمها لهذا الهدف، بالاستفادة من العمل التعاوني بشأن التصنيع الإقليمي، على النحو الذي بدأ بالفعل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ج) توسيع نطاق برنامجها لبناء القدرات فيما يخص استخدام نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ في التخطيط الاقتصادي والتنمية، لتمكين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) دعم حملة التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها، بما في ذلك من خلال برامج التوعية، ووضع استراتيجيات تنفيذ وطنية، والقيام بمزيد من العمل التحليلي، بما في ذلك ما يتعلق بالتفاعل بين المنطقة واتفاقات التجارة الحرة/الاتحادات الجمركية للبلدان الاقتصادية الإقليمية؛

(هـ) تشجيع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على التعاون مع الشركاء الإنمائيين في مجال تمويل الهياكل الأساسية، بغية الحد من العجز في الهياكل الأساسية في أفريقيا، ولا سيما في أقل بلدان أفريقيا نموا وبلدانها النامية غير الساحلية؛

(و) دعم الجهود الرامية إلى التعجيل بالتصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار؛

(ز) مواصلة العمل على رصد التقدم المحرز والإنجازات في مجال التكامل الإقليمي، بما في ذلك تجويد وتعزيز أدوات التقييم، مثل دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، ومؤشر الأعمال التجارية للبلدان الأفريقية، وتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وغير ذلك من الدراسات التحليلية في مجال التكامل الإقليمي؛

(ح) تشجيع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إلى سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد لتيسير التنفيذ الكامل لقرار ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا؛

(ط) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في إدماج برنامج عمل فيينا في خططها واستراتيجياتها الإنمائية، مع قيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الوقت ذاته بإدماجه في برامج عملها؛

(ي) تشجيع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وتنفيذه؛ والانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بغية تهيئة بيئة مواتية للتكامل الإقليمي؛

(ك) دعم تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن (٢٠١٧) بما في ذلك من خلال التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية.